وإنْ اختلفَ المعنى .

فمن أجل هذا يقبحُ أن تقول : (الذي ما يأتني فلَهُ درهمٌ) لأنه لا يجوز أن تقول : (إنْ ما أتاني زيدٌ فلَهُ درهمٌ و (لاَ) كُلّ رجلٍ ما أتاني فلهُ درهمٌ) إذا أردتَ هذا المعنى قلت : (الذي لم يأتني فلَهُ درهمٌ وكُلّ ُ رجلٍ لم يأتني فلَهُ درهمٌ) والقياسُ يوجبُ إجازتهُ للفرق الذي بين (الذي وبين الجزاء) لأنهُ إذا جازَ أن يلي الذي من الأفعال ما لا يلي (إنْ) وكان المعنى مفهوماً غير مستحيل فلا مانع يمنعُ من إجازته وإنما أجزنا دخولَ الفاء في هذا لأن الذي ما فَعَل قد يجبُ لهُ شيءٌ بتركه الفعل إذا كان ممن يقدر منه ذلك الفِعْلُ وإنما لم يجز (ما) مع (إنْ) في الجزاء لأن (ما) لا تكون إلا صدراً والجزاء لا يكون إلا صدراً فلم يجز لأن (إن) تعمل فيما بعد (ما) فلما أرادوا النفي أتوا (بلَمْ) وبنوها مع الفعل حتى صارت كأنها جزءٌ منه أو (بلا) فقالوا (إنْ لَمْ تَقمْ قمتُ وإنْ لم تقمْ لا أقَمْ) .

واعلم أن كل اسمٍ لا يجوز أن تضمره وترفعهُ من الكلام وتكني عنه فلا يجوز أن يكون خبراً في هذا الباب من أجل أنكَ متى انتزعته من الكلام وهو اسم ظاهرٌ أو مضمر فلا بد من أن تضمر في موضعه كما خبرتُكَ .

ولك اسم مبنيٌ إلا المبهمات والمضمرات والذي وما كان في معناهُ فإنهن في أصول الكلام لا يجوز أن يكُنّ َ خبراً (للذي) وكذلك كلّ ُ ظرفٍ غير متمكنٍ في الإِعراب ليس مما يرفع لا يجوز أن يكون خبراً للذي لأن جميع الأسماء إذا صارت أخباراً (للذي) والذي مبتدأٌ